المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 25, MARS 2026
المجلد 2، العدد 25، مارس 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

مجلس التعاون لدول الخليج العربي: آفاق التعاون وتدبير الأزمات

"The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: Prospects for Cooperation and Crisis Management"

عبدالكريم جعفري Abdelkarim JAAFARI

طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة مُحَمَّد الخامس أكدال، الرباط

البريد الالكتروني jaafariabdelkarim01994@gmail.com

سبأ قاسم قاسم الذرحاني Al-Dharhani SABA QASEM QASEM

باحثة في سلك الدكتوراه

مختبر الدراسات القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية،

Hassan First University of Settat

ملخص:

بدأت فكرة إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات؛ السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة، والاعتماد القائم على أسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، مع الشيخ جابر الأحمد في مايو 1976، إن مجلس التعاون الخليجي جاء نتيجة لمجموعة من الأخطار التي كانت تهدد الدول الخليجية؛ المتمثلة في الخطر الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية، و التي أخذت بعدا عقائديا إلى جانب البعد السياسي، والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، كذلك الخطر السوفيتي، وتنافسه بين الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة من ثرواتها؛ وخاصة النفطية منها، وكذلك استنادا إلى مجموعة من الحقائق؛ ليس هناك من دول عربية خليجية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا بمفردها بمعزل عن الأمن القومي العربي، لا يمكن تحقيق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، على اعتبار أن قضايا التنمية هي قضايا قومية، وفي ظل الدولة القطرية العربية وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول "لها سمات وخصوصيات التي تجعلها كيانا متكاملا"، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق المصلحة القطرية وتأمين الصيغة الجماعية. ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشراع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها، فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب آليات التنفيذ، والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي، والكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع الأزمات التي تواجه.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، التعاون، تدبير الازمات.

Abstract:

The concept of establishing a Gulf unit began with the aim of achieving cooperation in all fields; political, economic, educational, and media, and finding a type of unity and reliance based on peaceful and solid foundations for the benefit of the peoples of the Gulf Arab states.

With Sheikh Jaber Al-Ahmad in May 1976, the Gulf Cooperation Council (GCC) emerged as a result of a set of dangers that threatened the Gulf states; represented by the Iranian threat after the success of the Islamic Revolution, which took on a doctrinal aspect in addition to the political and strategic aspect of controlling and dominating the region's states.

The Soviet threat and the competition between the United States for the region's resources, especially oil, were also factors. Based on a set of facts, there is no single Gulf Arab state that can provide security for itself alone, isolated from Arab national security. Development cannot be achieved within a small, closed entity, considering that development issues are national issues.

Within the Arab national state and in the context of searching for a formula for agreement between national specificity and the necessity of unity, the GCC becomes a logical formula for regional unity among states "that have characteristics and specificities that make them an integrated entity." They share "a common past" in their family resemblance and social structure, and it is the appropriate formula to provide regional unity that puts itself above national interests and secures a collective formula.

Perhaps the debate now raised in the Gulf Strait is not about the conviction of its importance, as almost everyone agrees that the Gulf people's dream is complete Gulf unity. However, the debate comes from the implementation mechanisms and the obstacles that this unity project may face, and how to deal with the crises it faces.

Keywords: Gulf Cooperation Council, Cooperation, Crisis Management.

مقدمة:

رغبت دول الخليج العربي في توحيد كل ما يهدف إلى تقوية مصالحها والتقاء إرادتها منذ إعلان استقلالها عن الاستعمار البريطاني، فبدأت فكرة إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات؛ السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة، والاعتماد القائم على أسس سلمية، ومتينة لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، بدأت مع الشيخ جابر الأحمد في مايو 1976 (عندما كان وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء آنذاك).

تم تطورت فكرة أمير الكويت خلال مؤتمر القمة العربي في عمان عام 1980، حيث بدأت تناقش رؤيته وأفكاره بين قادة دول الخليج العربية، حول قيام وحدة خليجية تجمع الدول الخليجية الست. وتعد الخطوات التنفيذية الاولى لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية، الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف عام 1981، حيث تم الاتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس مشاركة دول الست.

وبعد سلسة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الست وهي؛ المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، قطر، الكويت، البحرين، مؤتمرا في الرياض في4 فبراير 1981، ووقعوا على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليجية[1].

وجاءت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي نتيجة لمجموعة من الأخطار التي كانت تهدد الدول الخليجية؛ المتمثلة في الخطر الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية، و التي أخذت بعدا عقائديا الى جانب البعد السياسي، والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، كذلك الخطر السوفيتي، وتنافسه بين الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة من ثرواتها؛ وخاصة النفطية منها، وكذلك استنادا إلى مجموعة من الحقائق؛ ليس هناك من دول عربية خليجية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا بمفردها بمعزل عن الأمن القومي العربي، لا يمكن تحقيق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، على اعتبار أن قضايا التنمية هي قضايا قومية. كذلك أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل الدولة القطرية العربية وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول "لها سمات وخصوصيات التي تجعلها كيانا متكاملا"، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق المصلحة القطرية وتأمين الصيغة الجماعية.

ويمكن اعتبارها أبرز العوامل التي دفعت الدول الخليجية العربية لإقامة مجلس التعاون الخليجي، هو الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما يمكن اعتباره رؤية سليمة من قبل دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج.

[1] أشار بيان إنشاء المجلس الى ما يربط بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة الإقليمية، من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، ووحدة تراث هذه الدول، وتماثل تكوينها السياسي، والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. كما أكد البيان رغبة هذه الدول في تعميق التعاون وتطوير التنسيق بينها في مختلف المجالات. وأشار البيان أن إنشاء مجلس التعاون جاء تماشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية.

وكلمة المجلس تعني مكان الجلوس، والمجلس هو الطائفة من الناس تخصص للنظر فيما يناط بها من اعمال ومنه مجلس الشعب، ومجلس العموم، ومجلس الأعيان...[1]

تعاون: التعاون (في علم الاقتصاد والسياسة): مذهب سياسي واقتصادي شعاره؛ الفرد للجماعة والجماعة للفرد؛ ومظهره تكوين جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط.[2]

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: منظمة إقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في4 فبراير 1981، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبو ظبي 25 يناير 1981، وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحيتها.[3]

الأزمات: يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل لمصطلح الأزمات، خاصة بعد اتساع نطاق استعماله، وانطباقه على مختلف صور العلاقات الانسانية، وفي مجالات التعامل كافة، كما يصعب تمييزه عن الكثير من المفاهيم القريبة منه لحد التطابق لذلك، لذلك سنحاول اعطاء تعريف شامل لهذا المفهوم.

رغم تطور الأزمات يبقى جوهرها واحدا، ويرجع أصل كلمة أزمة الى الطب الاغريقي القديم، حيث كانت تعبر عن نقطة تحول مصيرية وتطور المرض، يرتهن بها شفاء المريض أو موته، خلال مدة زمنية محددة، وكون دلائل الأزمة[4].

يعرف (والتز ريموند) الأزمة الدولية باعتبارها حدوث خلل جسيم في العلاقات بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها، في حين يرى كينيت (يولدج) أنها نقطة تحول في العلاقات الدولية[5].

تدبير الأزمة الدولية: كان أول استخدام لمصطلح الأزمة في مجال العلاقات الدولية سنة 1962، عندما نشبت أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا، بسبب الخوف من احتمال تصاعد المواجهة بين الدول العظمى ووصولها الى حرب نووية، فكانت هذه الأزمة وراء نمط جديد من الاهتمام العلمي المكلف بادراة الأزمات[6].

يعرف (وليام كوانت) ادارة الأزمة بأنها سلسلة الاجراءات الهادفة الى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقهما حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك لنشوب الحرب، كما يرى أن الإدارة الناجحة للأزمة هي تلك القدرة على تحقيق التوازن الدقيق ما بين ممارسة الضغوط على الخصم بشكل مرن وحكيم، أو توظيفه في تحسين، أو باستخدام هاتين الوسيلتين معا، من جهته يعرف (هانز

---

[1] معجم الوسيط.

[2] معجم الوسيط.

[3] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999، ص 44.

[4] نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011، ص 17.

[5] مالك حسن العيسوي، الحروب بالوكالة، ادارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 15.

[6] محمد وائل القيمي "استراتيجية القوة الذكية في إدارة الأزمة الدولية: أزمة واشنطن –طهران خلال العام 2019، نموذجا مجلة دراسات إقليمية، العدد 41، غشت 2019، ص 103.

بيتر نيوهولد)، ادارة الأزمات بكونها احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع[1].

وتمكن أهمية دراسة هذا الموضوع نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية بصفة عامة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بصفة خاصة، على اعتبار أن شعوب هذه بلدان تعلق عليه امال كبيرة من أجل تحقيق تكامل وزيادة حجم النمو، مما ينعكس بشكل ايجابي على مواطني هذه البلدان، والوقوف عند هذه تجربة من تجارب التكتلات الإقليمية مهم، لمعرفة حجم التكامل الذي وصلت له بلدان المجلس والصعوبات التي مازالت عائقا أمام هذا التكتل، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي.

هذا ما يدفعنا الى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وصولا الى طرح الاشكالية من قبيل؛

- ما هي دواعي تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
- ما هي مبادئ و اهداف هدا التكامل الاقليمي؟
- كيف يشتغل هدا المجلس؟
- ما هي مجالات التعاون بين أقطاره؟
- ماهي التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي؟

الى اي مدى استطاع اعضاء مجلس التعاون الخليجي تحقيق الاندماج و التكامل فيما بينها؟

سوف نحاول الاجابة عن هذه الاسئلة الفرعية والإشكالية من خلال؛ المنهج الوظيفي من خلال التطرق إلى الأجهزة التي يعتمد عليها هذا المجلس من أجل تحقيق الاهداف التي أنشأ من أجلها، وكذلك المنهج الاحصائي من خلال إعطاء مجموعة من الإحصائيات التي حققتها بلدان الاعضاء في التكامل في مجموعة من المجالات، وكذلك اعتمدنا المقاربة الوصفية التحليلية في تعاطي مع هذا الموضوع.

وقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال التصميم التالي:

المبحث الأول: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: نشأة ومبادئ و اهداف مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

المبحث الثاني: مجالات التعاون والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: مجالات التعاون في اطار مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تكامل بلدان مجلس التعاون الخليجي

[1] الحروب بالوكالة إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص 38.

المبحث الأول: تأسيس مجلس التعاون لدول لخليج العربي

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج نموذجا للتعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات، سوف نتطرق إلى نشأة ومبادئ هذا المجلس في (المطلب الأول) ثم أهدافه وهيكله التنظيمي في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة ومبادئ و اهداف مجلس التعاون الخليجي

مرت نشأة مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل (الفقرة الأولى)، ويقوم مجلس التعاون الخليجي على عدة مبادئ سواء في التعامل مع أعضاء المجلس أو مع باقي الدول (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نشأة مجلس التعاون الخليجي.

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 21 ماي 1981م، عقب مؤتمر الرياض بعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية عقدت بين وزراء خارجية الدول الست، حيث تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ باعتباره صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الاساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس. وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي، التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وان التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية. تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في مارس 1983، ثم الاتحاد الجمركي الذي أقره المجلس الأعلى في يناير 2003 م.

ثم سوق الخليجية المشتركة، تم توقيع اتفاقية اتحاد النقدي 2009م من اجل اكتمال مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس[1].

الفقرة الثانية: مبادئ مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربي.

إن مبادئ مجلس التعاون الخليج العربية، حسب ما تضمنه البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، والدي أكدت بياناته الختامية الصادرة عن الدورات التالية للمجلس الأعلى، وهي على النحو التالي:

أولا: على المستوى الخليجي.

أ)- اقتصاديا واجتماعيا:

1- حتمية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون.

2- حتمية الاندماج الاجتماعي بين شعوب دول مجلس التعاون.

ب)- أمنيا ودفاعيا:

1- أمن منطقة الخليج واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها.

[1] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون الخليج العربي وتحدي الوحدة، رسالة ماستر 2011، ص 34.

2- إن قيام مجلس التعاون هو تعبير عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

3- الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره.

4- إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية، والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

5- بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها.

ثانيا: على المستوى العربي.

1- أن الوحدة العربية كانت محط أنظار الشعوب العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

2- أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف.

3- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن المؤتمرات القمة العربية.

ثالثا: على المستوى الدولي

1. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.
2. التمسك بسياسة عدم الانحياز والالتزام بها.
3. دعم منظمة المؤتمر الاسلامي باعتبارها دول المجلس التعاون جزأ من العالم الإسلامي.
4. قيام علاقات دولية اقليمية في منطقة الخليج، على أسس التعايش السلمي والتعاون وحسن الجوار.[1]

الفقرة الثالثة: أهداف مجلس التعاون الخليجي.

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية حسب ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليجي العربي فيما يلي:

1) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

2) تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

[1] المشهداني، أكرم عبدالرزاق. مسيرة التكامل القانونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (القوانين الموحدة والاسترشادية نموذجا)، مجلة التعاون، العدد 74 ص 83.

- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية والإدارية.

4) دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها [1].

ومما سبق يتضح أن أهداف المجلس هي؛ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص[2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى الأجهزة التي تم انشائها من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى بلدان هذا التكتل الى تحقيقها، من خلال مجلس الاعلى ومجلس الوزاري (الفقرة الاولى)، تم الى الامانة العامة في (الفقرة الثانية).

الفقرة الاولى: مجلس الأعلى ومجلس الوزاري.

أولا: مجلس الأعلى.

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبو ظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ثلثي الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية[3].

ثانيا: المجلس الوزاري.

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء

[1] النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 5 -6.

[2] النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، الرياض، ص 6.

[3] النظام الداخلي للمجلس الأعلى، الامانة العامة، الرياض، ص 6.

على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الاعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الاعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى وإعداد جدول اعماله، وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الاعلى النظام الأساسي.[1]

الفقرة الثانية: الأمانة العامة.

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014 م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الإنسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

د- خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

هـ- خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.[2]

[1] النظام الداخلي للمجلس الوزاري، الامانة العامة، الرياض، ص 7.

[2] النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامانة العامة، ص 8-9.

فيما يلي رسم توضيحي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي:

المبحث الثاني: مجالات تعاون دول المجلس التعاون والتحديات التي تواجهه.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى مجلات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي (المطلب الاول)، تم ننتقل للحديث عن التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مجالات التعاون في اطار مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من التطورات العالمية والإقليمية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، لاسيما الأزمة المالية العالمية، إلا أن دول الخليج استطاعت بفضل الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها تحقيق معدلا ت أداء اقتصادية مهمة.

الفقرة الأولى: التعاون الاقتصادي.

من المتوقع أن تنعكس المشاريع الكبرى التي تتم في معظم دول المجلس، لاسيما في مجال البنية التحتية، على استمرار النمو الاقتصادي بمعدلات أسرع في السنوات المقبلة، رفع ثقة المستثمرين في السياسات والإجراءات التي تتبناها حكومات تلك الدول.

أولا: التعاون المالي و الاقتصادي.

تبدل لجنة التعاون المالي والاقتصادي، التي أنيط بها متابعة تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، جهودا حثيثة ومتواصلة، لتنفيذ توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وتحقيق طموحاتهم وتطلعات شعوبهم، وتحويلها إلى واقع عملي ملموس. فلقد أقر المجلس الأعلى العديد من القرارات في جميع المجالات: الاقتصادية، الصناعية، التجارية، المواصلات، التعاون الكهربائي، والتنمية البشرية والتخطيط، التي لها أثر كبير في دفع العمل الخليجي المشترك خطوات واسعة نحو التكامل، وتشمل:

أ) الاتحاد الجمركي.

أقر المجلس الأعلى إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في يناير 2003، ودخل حيز تنفيذ في يونيو 2012، وذلك بهدف استكمال متطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي، التي تشمل آلية توزيع الحصيلة الجمركية، والحماية الجمركية، والتعامل مع السلع الأمريكية التي تستورد من خلال مملكة البحرين وسلطنة عمان وحماية الوكيل المحلي، وتوحيد الإجراءات الجمركية، ومنتجات المصانع الوطنية في المناطق الحرة. وتعتبر مهام هيئة الاتحاد الجمركي برنامجا زمنيا لتطبيق الوضع النهائي للإتحاد الجمركي بكامل متطلباته في يناير 2015 م.

وقد بلغ حجم ناتج الإجمالي القومي سنة 2014 م 1.65 تريليون دولار؛ نجد أن المملكة العربية السعودية تمتلك نسبة 46% ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 24%، ثم قطر بسنة 12% تم الكويت بنسبة 11% تليها سلطنة عمان بنسبة 5% وفي أخير نجد البحرين بنسبة 2%.[1]

ب – المواطنة الاقتصادية:

حضت المواطنة الاقتصادية منذ تكوين مجلس التعاون بأهمية لدى البلدان المؤسسة، على اعتبار أنها تنطلق من مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس دون تفريق أو تمييز في جميع المجالات الاقتصادية، كذلك يعتبر من أساسيات العمل الاقتصادي مشترك. ونذكر في هذا المجال؛ إطلاق تملك مواطني دول المجلس للعقارات في الدول الأعضاء لمختلف الأغراض السكنية والاستثمارية؛ حيث مر سماح بتملك العقار بخطوات عديدة إذ نصت مادة 8 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981م على السماح بتملك العقار. وكذلك نصت المادة 3 من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م، على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار، مع وجود العديد من الضوابط المقيدة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي الخام، تم

[1] المركز الاحصائي، لدول مجلس التعاون، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثامن، الرياض، 2016، ص 114.

التخفيف من هذه الضوابط تدريجيا، حيث صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة، دجنبر 2002 م)[1].

وقد بلغ عدد إجمالي مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بدول المجلس الأخرى حتى عام 2014 م 154 ألف مواطن؛ تحتل دولة الكويت المرتبة الأولى بنسبة 48%، تم المملكة العربية السعودية بنسبة 21 %، تليها دولة الإمارات بنسبة 10%، تم دولة قطر والبحرين بنسبة 8% وفي أخير نجد سلطنة عمان بنسبة 5%.[2]

ثانيا: الميدان التجاري.

عملت دول المجلس على تعزيز التعاون التجاري بما يعود بالنفع على دول ومواطني المجلس، ويعزز مناخ الاستثمار والتجارة، في ظل قيم السوق الخليجية المشتركة، والتي تم الإعلان عنها في الدور ة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى في الدوحة في دجنبر 2008.

وقد قامت دول الأعضاء بمجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه:

- إقامة منطقة التجارة الحرة 1983- 2002.
- اقامة الاتحاد الجمركي 2003.
- توحيد التشريعات والإجراءات الخاصة بالتجارة والاستيراد والتصدير والجمارك.
- اقامة السوق المشتركة سنة 2008.
- اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 2009،[3]

ساهمت الاجراءات الحكومية في تعزيز صورة التجارة البينية لدول المجلس التعاون، حيث ازدادت خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2015 بحولي 32.9 مليار دولار عن عام 2011، بلغت 49.9 مليار دولار عام 2013، لتصل إلى 50.9 مليار دولار عام 2015، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 54.3 % عن عام 2011 م.

وحسب البيانات الأولية لعام 2015م فقد بلغت إجمالي الصادرات البينية (للسلع غير النفطية)، بين دول المجلس حوالي 50.8 مليار دولار، حيث شكلت ما نسبته 25.9% من اجمالي الصادرات السلعية غير النفطية مع دول العالم.

حيث تركزت قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية بين الدول المجلس على الشكل التالي:

- جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم اجمالي الصادرات السلعية البينية غير النفطية بقيمة اجمالية مقدارها 20.6 مليار دولار خلال عام 2016، تليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية حيت بلغت قيمة الصادرات مقداره 12.5 مليار دولار خلال عام 2015.

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الامانة العامة، الرياض، 2004.

[2] إدارة إحصاء، قطاع المعلومات، الأمانة العامة لمجلس التعاون السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثامن، الرياض، 2016، ص 114 .

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة 2 أ أ اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية– الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2009م، ص 20.

- كما بلغت قيمة الصادرات سلطنة عمان 6.5 مليار دولار خلال عام 2015 وسجلت قيمة صادرات مملكة البحرين نحو 6.0 مليار دولار سنة 2015 وقد بلغت قيمة الصادرات لدولة قطر 3.1 مليار دولار في عام 2015 مقابل 3.4 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت 11.2%. وفي دولة الكويت بلغت نسبة 1.9 مليار دولار في عام 2015.[1]

1- أداء التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون سنة 2015.

انخفضت قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون بنسبة 3.8 % في عام 2015 م، حيث تراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 35.6% لتبلغ حولي 554.1 مليار دولار في عام 2015، مقارنة مع نحو 860.2 مليار دولار في عام 2014 م. متأثرة باستمرار بانخفاض أسعار النفط كما انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية بنسبة 2.4 %لتبلغ 464 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة، بنحو 475.6 مليار دولار خلال عام 2014.

2- فيما يخص الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ أن جميع دول المجلس التعاون تحقق فائض في الميزان التجاري، حيث نجد صادرات هذه الدول تفوق حجم وارداتها؛ وقد بلغ حجم الميزان سنة 2010 م 270 مليار دولار، تم انتقل سنة 2012 م الى 504 مليار دولار لينخفض سنة 2014 الى 385 مليار دولار[2].

3- فيما يخص ناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس التعاون بالأسعار الجارية فقد انتقل من 163 مليار دولار سنة 1985 الى 959 دولار سنة 2009، تم وصل سنة 2011 م الى 1438 مليار دولار. وبلغ معدل النمو سنة 2013 الناتج المحلي الاجمال لدول المجلس 3.7% بقيمة مالية بلغت 1637 مليار دولار وبلغ سنة 2014م 1634 مليار دولار[3].

4- أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس وصل الى 27.4 ألف دولار أمريكي خلال سنة 2015 مقارنة بما قيمته 32. ألف دولار أمريكي سنة 2014، وملاحظ انخفاض نصيب الفرد بنسبة عالية بلغت 16.7% في عام 2015 مقارنة بسنة 2014 م.[4]

ولا يزال القطاع النفطي (استخراج النفط والغز والخدمات ذات الصلة)، يشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ساهم هذا القطاع بما نسبته 27.4% في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2015 م. في حين نجد الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنسبة 16.7% الإدارة العامة والدفاع 13.3% تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم 11.7% الصناعات التحويلية 11.1% التشييد والبناء 7.9% النقل والتخزين والاتصالات 7.1%، وشهدت القيمة المضافة للقطاعات غير النفطي نمو بلغت نسبته 6.4 % بالأسعار الجارية في عام 2015م[5].

---

[1] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، دول المجلس في أرقام التجارة الخارجية،2015 العدد 6 يوليوز 2016، ص 8-9.

[2] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثامن، الرياض، 2016، ص 114.

[3] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون. ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية 2013 م، ص 13-14.

[4] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثامن، الرياض، 2016، ص 114.

[5] Gawdat Bhgat, Oil and Militant Islam: Strains on U.S.- Saudi Relations%, Word Affairs, Vol, 165, No, 3, Winter 2003, P,118.

تعتبر قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، من أكبر القطاعات الإنتاجية النفطية، ويحتل المرتبة الثانية في الاقتصاديات الخليجية، حتى بات قطاع الصناعات البتروكيماوية يشكل أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية، وموردا أساسيا للصناعات البتروكيميائية في العالم، إلا أن دول الخليج تتفاوت من دولة إلى أخرى في اعتمادها على هذا القطاع الحيوي[1].

وأعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" "جويك"، أن صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت خلال السنوات الماضية نهضة قوية عززت مكانتها كمورد أساسي في العالم، وبات قطاع الصناعات البتروكيماوية الخليجية يشكل أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية، وهو يستوعب حوالي 59.6 بالمئة من مجموع الأموال المستثمرة في هذه الصناعات أي ما يعادل 220,3 مليار دولار، ويبلغ عدد الشركات العاملة حالياً في هذا القطاع 3184 شركة، يعمل بها نحو 271 ألف موظف وعامل[2].

وبرزت منطقة الخليج العربي كمركز عالمي لإنتاج البتروكيماويات، حيث تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمزايا هامة في مجال الطاقة، فهذه الدول تختزن ما يقرب من ثلث الاحتياطيات العالمية المثبتة من النفط، إلى جانب ربع احتياطات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم لذلك ليس غريبا أن تشهد هذه الصناعة على مدى العقود القليلة الماضية نموا ثابتا ومتصاعدا، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب 12 بالمئة على مدى السنوات العشر الماضية[3].

وتمثل صناعة الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نحو2.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة عوائدها 97.3 مليار دولار أمريكي. وتوظف هذه الصناعة أكثر من 148,700 شخص بشكل مباشر، وتؤدي كل وظيفة مباشرة إلى خلق ثلاث وظائف إضافية في الصناعات ذات الصلة[4].

وقد سجل قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي عائدات بلغت نحو 75 مليار دولار في العام 2012، متراجعة عن مستوى 81,7 مليار دولار الذي بلغته في العام 2011، وعلى سبيل المثال أنتجت المنطقة أكثر من 120 مليون طن من البتروكيماويات في عام 2013[5]. وذكرت تقارير للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات "جيبكا" بأن الزيادة في

---

[1] Michel T. Klare. « The Futile Pursuit of Energy Security by Military Force », The Brown Journal of World Affairs, Spring-Summer 2007. Issue no.2.

[2] « What Drives Crude Oil Prices ?, Energy &Financial Markets », U.S Energy Information Administration. http://www.eia.gov/finance/markets/supply-opec.cfm 20/04/2024.

[3] BP, Statistical Review Word Energy, June2014. http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf.

[4] Willem Auping &Sijbren Jong, « Unconventional Energy as Game changer in the Gulf », Energy Security: Operational Highlights, No.7,2014 NATO ENERGY SECURITY Centre of Excel- lence, pp.11-12.

[5] U.S. Energy Information Administration.Country Analysis briefs,21 April, 2014.
Htttp://www.eia.gov/countries/country-data.cfm ?fips=TC

استثمارات دول الخليج في القطاع من العام 2012 وحتى 2016 تتراوح بين 35 إلى 38 مليار دولار، كما أن مساهمة قطاع البتروكيماويات في الناتج المحلي الخليجي يصل إلى حوالي 10,6 بالمئة.[1]

الفقرة الثانية: التعاون في مجالات السياسية والعسكرية.

يهدف التعاون في مجالات السياسية والعسكرية؛ إلى تنسيق المواقف في مجال السياسة الخارجية وتوحيدها تجاه القضايا السياسية التي تهم دول المجلس، وفي مجال العسكري من خلال اعداد الدراسات والأنظمة والاستراتيجيات في مجالات العمل العسكري المشترك، لمواجهة مختلف أشكال المخاطر التي تواجه دول المجلس:

أولا: في مجال السياسي

يهدف تعاون دول مجلس الى تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وتبني سياسات خارجية مشتركة قائمة على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أرضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، ويمكن تلخيص أهم الأهداف السياسية للمجلس في ما يلي:

- خلال عقد الثمانيات تلخص أهم أهداف مجلس التعاون في الحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال التصدي لمسببات عدم استقرار التي تمثلت في الحرب العراقية – الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركا جماعيا لدول مجلس التعاون، للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب.
- خلال مرحلة التسعينات، الحرب العراقية الكويتية واحتلالها من طرف العراق الذي شكل أهم تحدي أمام دول مجلس، حيث تطلب الأمر عملا دبلوماسيا مشتركا لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- مساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها في استخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث؛ طنب الكبر، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1981 م، حتى الوقت الحاضر.
- كذلك توحيد المواقف في العلاقة مع ايران ومواجهة المد الشيعي في المنطقة، وكذلك من خلال تأكيد المجلس على ضرورة التزام ايران بالاتفاق، الذي تم التوصل إليه في يوليو 2015 بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة دول (5+1) بشان برنامج إيران النووي، مشدد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن، وضرورة تطبيق آلية فعالة في تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، كما أكد على اهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231م بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والأسلحة الأخرى.[2]

ثانيا: في المجال العسكري

[1] مقال بعنوان مجلس التعاون الخليجي حقائق وارقام، الموقع الالكتروني للجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/12/3/. تاريخ زيارة الموقع 2024/12/20.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شئون العامة المسيرة والانجاز، ط 10 الرياض سنة، 2016 ص 20.

حظي العمل العسكري المشترك باهتمام دول مجلس منذ بداية المسيرة المجلس تعاون، وفي ما يلي أبرز ما تحقق من مكتسبات، وإنجازات في العمل العسكري الخليجي المشترك:

أ) اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون:

انطلاقا من السياسة الدفاعية لمجلس التعاون التي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل، تم توقيع بين دول مجلس التعاون على اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة 21 للمجلس الأعلى (المنامة، دجنبر 2000 م)، وذلك من اجل التحول من مرحلة العمل العسكري المشترك، التي دامت عقدين من الزمن الى مرحلة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أكدت دول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسي لمجلس التعاون، واحترامها لميثاق جامعة الدول العربي وهيئة الامم المتحدة. كذلك التأكيد على مبدأ الدفاع الجماعي عن نفسها؛ على اعتبار ان أي اعتداء من أي دولة من دول المجلس هو اعتداء على جميع الدول[1].

ب) الاستراتيجية الدفاعية لدول المجلس التعاون.

ت) انشاء قوات عسكرية مشتركة (قوات درع الجزيرة).

ث) القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس.

ج) مركز العمليات البحري الموحد.

ح) التكامل الدفاعي.

خ) الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية.

د) ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي.

ذ) الخدمات الطبية بالقوات المسلحة بدول المجلس.

ر) التمارين المشتركة.

ثالثا: المجال الأمني

شهد مجال التنسيق والتعاون الأمني خطوات وإنجازات متقدمة، شملت مختلف المجالات الامنية بشكل عام، ويهدف التعاون في مجال الأمني بين الدول الأعضاء الوصول الى التكامل بين الأجهزة الأمنية.

أ) الاستراتيجية الأمنية الشاملة.

هي عبارة عن اطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل وتهدف هذه الاستراتيجية؛ تعزيز والتنسيق التعاون في المجال الأمني، وتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الامنية بالدول الأعضاء. تم توقيعها بين وزراء داخلية الدول الأعضاء في مجلس في 10 فبراير 1986. وقد تم تطوير وتحديث هذه الاستراتجية من طرف لجنة مختصة، وتم اقرار مشروع التحديث في ماي 2008.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شئون العامة المسيرة والانجاز، ط 10 الرياض سنة، 2016 ص 362.

ب) الاتفاقية الأمنية

الاتفاقية الامنية عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، التي تم تحديثها وتطويرها في 2 ماي 2012.

ت) تسهيل التنقل وانسياب السلع.

حظي تسهيل تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء، وانسياب السلع باهتمام دول مجلس التعاون؛ نظرا لارتباطه الوثيق بدعم التجارة البينية، كما يعتبر مقدمة لتحقيق سوق خليجية المشتركة، وقد توصلت الدول الأعضاء الى اتخاذ العديد من القرارات في هذا المجال منها:

1- الاتفاق على مبدأ تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية.

2- الاتفاق على إصدار الدول الأعضاء الجواز المقروء آليا لمواطنيها.

3- منح سائقي الشاحنات الوطنية التي تحمل بضائع من أي دولة من دول المجلس تأشيرات المنافذ، دون اشتراط كفيل أو وكيل محلي للمصنع أو المؤسسة او الشركة المصدرة في الدولة المقصودة.

4- الغاء ختم جوازات مواطني دول المجلس عند المغادرة.

هذا ما جعل عدد مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى، ينتقل من 4.5 مليون مواطن ليصل سنة 2014م 23 مليون مواطن[1].

ث) التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

انطلاقا من رغبة دول الأعضاء في المجلس مكافحة ظاهرة الإرهاب، أقرت هذه الدول "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب" في عام 2002م، وأصدرت في العام ذاته "اعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب"، التي صادقت عليه معظم دول المجلس، وأصبحت نافذة بموجب المادة 37 وكذلك تفعلا للمادة 42 بشأن وضع الآليات، والإجراءات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، توصلت لجنة دول مجلس التعاون لمكافحة في اجتماعها العاشر الى وضع قاعدة بيانات مشتركة تتلخص اهدافها في الآتي:

- متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية.
- الوقوف على مدى تقدم دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب.
- إعداد تقرير سنوي لجهود دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب وإمكانية الاستفادة منه لاستعراضه في المحافل الإقليمية والدولية.
- تبادل الخبرات والتجارب.

[1] إدارة الإحصاء، قطاع المعلومات، الأمانة العامة لمجلس التعاون. السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثامن، الرياض، 2016، ص 114.

كما تم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، بشأن الإبلاغ عن العناصر الإرهابية أو تلك التي يشتبه في اتصالها أو ارتباطها بهذه العناصر، حيث انشأت دول المجلس اللجنة الخليجية الدائمة للقائمة الإرهابية الموحدة[1].

رابعا: تعاون في مجال الإعلامي

يهدف التعاون الاعلامي المشترك الى وضع أنظمة مماثلة في مجالات الإعلامية، تراعي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون في مجالات الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة ووكالات الأنباء، والمطبوعات، والإعلام الخارجي. وكذلك توثيق التنسيق بين المؤسسات الإعلامية، بما يساهم في تحقيقها لأهدافها ومسؤولياتها تجاه المواطن ودول المجلس بشكل اشمل، وتسخير جهدها وإنتاجها الإعلامي للمصلحة المشتركة، الى جانب تعميق الايمان بدور المجلس التعاون لدى المواطنين، من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة والسريعة عن مسيرة العمل المشترك. وصولا الى تحقيق المواطنة في مجال الإعلامي، سواء من خلال المساواة بتوفير فرص العمل لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء، أو من خلال العمل الإعلامي التجاري الذي يدخل ضمن مفهوم النشاط الاقتصادي.

ومن ابرز الامور التي حققها العمل الاعلامي المشترك؛ ميثاق الشرف الإعلامي، الاستراتيجية الإعلامية، تعاون في مجال الإعلام الخارجي، التعاون التلفزيوني...[2]

المطلب الثاني: الازمات التي توجه وحدة مجلس التعاون الخليجي

رغم قوة الحوافز الدافعة لبناء مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذا التوجه نحو الاتحاد يواجه العديد من الصعوبات، التي لا تقل شأنا وأهمية عن أهمية الحوافز الدافعة سابقة الذكر، وهده التحديات يمكن تحديدها في الاختلافات بالبنى السياسية والأنظمة الحكم (الفقرة الأولى)، تم مشكلة الاندماج الاقتصادي والتباين السياسات الخارجية بين دول الخليج العربية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الاختلافات بالبنى السياسية والأنظمة الحكم الخليجية

يعتبر تباين في نظام الحكم من عوائق أمام التكامل بين الدول المجلس؛ فهناك النظام الملكية مثل النظام البحريني والنظام السعودي مع الاختلاف، حيث إن النظام البحريني يقبل بالانتخابات، ولديه دستور مكتوب، ويسمح بوجود جمعيات سياسية، وبمشاركة المواطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية، على العكس النظام السعودي الذي يفتقد الى اسس المشاركة السياسية الشعبية، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة، وهناك الكويت، التي تقدم نموذجا أقرب منه الى الملكية الدستورية. وتعتبر الامارات من الدول الفيدرالية، التي تشكل من سبع إمارات تتمتع بدرجة من درجات الاستقلال في مواجهة الحكومة الاتحادية؛ ومن هنا تأتي أحد التحديات المهمة التي تواجه مجلس الخليجي، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في (المجلس) من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير، إضافة

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون العامة المسيرة والانجاز، ط 10 الرياض سنة 2016 ص45-48.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون العامة المسيرة والانجاز، ط 10 الرياض، سنة 2016، ص 63.

الى الواقع الاجتماعي الحداثي، والثقافي الذي يميز بلدا عن آخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية، ففي حين توجد جمعيات مدنية متعددة، ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت، وتوجد تشريعات في دول أخر تحظر هذه المسألة.[1]

وكذلك تعتبر مسألة السيادة من أهم التحديات التي تواجه؛ على أن الدول حساسة جدا في قضية السيادة؛ إن التناقض بين متطلبات التعاون وضروريات لا يزال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية، اذ ان أي تجربة تعاونية يجب أن تكون مخلصة وصادقة مع نفسها، لأنها تقدم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقدمها خطوة الى الأمام.[2]

وتعتبر كذلك اشكالية الارث الثقافي التي تعود الى طبيعة العقلية السياسية العربية، التي قامت في الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي الذي كان ماثلا قبل الاسلام، وبقيت بموجبه النظم السياسية المجزأة (النظم القبلية) تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقات القربى أو علاقات النسب.[3]

الفقرة الثانية: مشكلة الاندماج الاقتصادي والتباين السياسات الخارجية بين دول الخليج العربية

كذلك تعتبر مشكلة الاندماج الاقتصادي، والاختلاف في السياسات الخارجية من التحديات التي تواجه تكامل دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: مشكلة اندماج الاقتصادي

مع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981، بدأت فكرة التكتل الاقتصادي الخليجي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم انتقلت الى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003، ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2005-2006، ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة، وضعف مستوى التنويع الانتاجي في دول المجلس، الأمر الذي ساهم في التوجه نحو الأسواق الخارجية، مما أدى الى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية الى الخارج.[4]

أما مسألة العملة الموحدة بين دول الخليج العربية، فقد انطلقت جهودها منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي عندما تم الوصول إلى صيغة لإقرار عملة خليجية مشتركة بين كل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي، وتم التغاضي على العمل من أجل الوصول لعملة واحدة، إلا أن دول المجلس لم تنجح حتى الآن في الوصول الى هذا الهدف.[5]

---

[1] عبد الملك أحمد، دول الخليج من التعاون الى اتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92) سنة 2012، ص 27.

[2] يوسف البنخليل، الاتحاد الخليجي: هل بالفعل هو خيار البقاء، مجلة أراء حول الخليج، العدد (92) 2012، ص 29.

[3] عبد الواحد مشعل، المتغيرات الإقليمية والدولية، المحفزة لقيام الوحدة الخليجية، العدد (92) سنة 2012، ص 22.

[4] فلاح الربيعي، ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج العدد (63) سنة 2009، ص 81.

[5] حسن، عمار علي، جوانب الارتباط بين أمن الخليجي والصراع العربي – الاسرائيلي، آراء حول الخليج، العدد (46) سنة 2008، ص 161.

كما أن بطء عملية التكامل الاقتصادي الخليجي يكمن في تشابه الاقتصاديات الخليجية، أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، باعتماد على النفط والغاز والبتروكيمياويات، فالتشابه الاقتصادي يمثل تحديا لعملية التكامل، خلافا لما عليه الحال في بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال تتمتع ألمانيا بميزة تنافسية في صناعة السيارات، بينما يكمن الثقل الاقتصادي لإسبانيا في مجال القطاع الزراعي، الأمر الذي يوجد أرضية مشتركة للتبادل التجاري بين البلدين، في حين أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الخليجية الست في مجلس التعاون الخليجي تتشابه في مصادر التصدير وخصوصا النفط ومشتقاته.[1]

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي، إلا أن هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط، ولكنه يتطلب كذلك ايجاد المزيد من فرص العمل، فالمعدل العام للنمو السكاني في دول المجلس يزيد على 3%، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة بما لا يقل عن 2% على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، واذا شاءت هذه الدول المحافظة على المستوى المعيشي القائم، فإن إجمالي الناتج المحلي يجب أن ينمو بهذه النسبة نفسها وعلى مدى هذه الفترة.[2]

ثانيا: اختلاف في السياسات الخارجية

تظهر الأحداث الجارية في الخليج منذ سنين وجود اختلافات حقيقة بين دول المجلس الست، فمثلا دولة قطر، ورغم تنسيقها مع السعودية حول عدد من القضايا خلال هذه المرحلة، هناك جملة من القضايا الشائكة بينها، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في تكتل تقوده السعودية، كما أن اعتراض السعودية حال دون شراء البحرين الغاز من قطر.

وتشكل توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية تحديا مهم أمام مجلس خليجي، ويتضح هذا تباين في السياسات فيما يتعلق في العلاقة مع ايران، والمواقف من ثورات الربيع العربي، وكذلك المواقف من القضية الفلسطينية، ومستقبل التسوية السلمية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والوجود العسكري الأجنبي في الخليج [3].

ويمكن الدلالة على ذلك من خلال السياسيات الخارجية تجاه إيران، إذ تتفاوت العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين طهران، فيمكن وصف العلاقات القطرية – الايرانية والعمانية – الايرانية بأنها جيدة عموما، أما العلاقة الكويتية – الايرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقات بين ايران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في العهد الحالي[4].

[1] حسين جاسم، مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة، مجلة آراء حول الخليج، عدد السابع عشر سنة 2006 ص 56.

[2] أميليا، روتلداج، مواجهة التحديات الاقتصادية في دول المجلس، مجلة آراء حول الخليج، العدد (17)، ص 42.

[3] عبد الملك أحمد دول الخليج من التعاون الى اتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92) سنة 2012 ص 27.

[4] علي حسن، باكير عن السياسات الخليجية في مواجهة إيران، صحيفة النهار اللبنانية.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن مسألة التكامل بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية، ولها ما يبررها من خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة إلى ضرورة الإسراع بخطوات تطبيق مشروع التكامل، ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشراع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها، فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب آليات التنفيذ، والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي، والكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه التحديات.

كما هناك تخوف من اختلاف طبيعة الأنظمة في دول المجلس، ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغيير جدري تتطلبه علمية التكتل، الى جانب توجس أيضا من مسألة السيادة الوطنية، والهوية الحضارية والتاريخية لكل بلد، بالإضافة الى التحديات الاقتصادية.

لائحة المراجع:

- عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999.
- أميليا، روتلداج مواجهة التحديات الاقتصادية في دول المجلس، مجلة آراء حول الخليج، العدد (17).
- عبد الملك أحمد، دول الخليج من التعاون الى اتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92) سنة 2012.
- فلاح الربيعي، ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج العدد (63) سنة 2009.
- حسن، عمار علي جوانب الارتباط بين أمن الخليجي والصراع العربي– الاسرائيلي، آراء حول الخليج، العدد (46) سنة 2008.
- حسين جاسم، مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة، مجلة آراء حول الخليج، عدد السابع عشر سنة 2006.
- يوسف البنخليل، الاتحاد الخليجي: هل بالفعل هو خيار البقاء، مجلة أراء حول الخليج، العدد (92) 2012.
- عبد الواحد، مشعل المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية، العدد (92) سنة 2012.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون العامة المسيرة والانجاز، ط 10 الرياض سنة 2016.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، ملامح الأداء الاقتصادي، في دول مجلس التعاون الخليج العربية 2013 م.
- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، دول المجلس في أرقام التجارة الخارجية 2015 العدد 6 يوليوز 2016.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الامانة العامة، الرياض، 2004.
- النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامانة العامة.
- النظام الداخلي للمجلس الأعلى، الامانة العامة.
- المشهداني، أكرم عبد الرزاق، مسيرة التكامل القانونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (القوانين الموحدة والاسترشادية نموذجا)، مجلة التعاون، العدد 74، 2012.
- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون الخليج العربي وتحدي الوحدة، رسالة ماستر 2011.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة 2 أ أ اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية- الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2009م.

مراجع باللغة الأجنبية.

- « What Drives Crude Oil Prices ?, Energy &Financial Markets », U.S Energy Information Administration. http://www.eia.gov/finance/markets/supply-opec.cfm
- BP Statistical Review Word Energy, June2014. http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf.
- Willem Auping &Sijbren Jong, « Unconventional Energy as Game changer in the Gulf », Energy Security: Operational Highlights, No.7,2014 NATO ENERGY SECURITY Centre of Excel- lence, pp.11-12.
- U.S. Energy Information Administration.Country Analysis briefs,21 April, 2014.
- Htttp://www.eia.gov/countries/country-data.cfm ?fips=TC
- Gawdat Bhgat, Oil and Militant Islam: Strains on U.S.- Saudi Relations%, Word Affairs, Vol, 165, No, 3, Winter 2003, P,118.
- Michel T. Klare. « The Futile Pursuit of Energy Security by Military Force », The Brown Journal of World Affairs, Spring-Summer 2007. Issue no.2.